من خلال 3 سيناريوهات

منطقة اليورو تدرس أفضل السبل لتحقيق وحدة اقتصادية ونقدية حقيقية

باريس ـ رويترز: يعكف مسؤولو الاتحاد الأوروبي في بروكسل منذ يونيو الماضي على بحث أفضل السبل لتحقيق «وحدة اقتصادية ونقدية حقيقية» في إقرار ضمني بأن العملة الموحدة التي تمخضت عنها معاهدة ماستريخت لعام 1992 معيبة وغير مكتملة.

ويشير السعي وراء «وحدة حقيقية» إلى أن قادة أوروبا بدأوا يتحولون من التركيز على إدارة الأزمة الحالية لإنقاذ اليورو إلى وضع عملية طويلة الأمد لجعل هيكل منطقة العملة أكثر قوة ومقاومة للأزمات.

والهدف هو دعم هياكل الحوكمة القائمة بقواعد أكثر إلزاما للانضباط المالي ورقابة مصرفية موحدة وتنسيق أكثر كفاءة، فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ورقابة أكثر ديموقراطية على عملية صياغة السياسات بمنطقة اليورو. وستكون المعركة بشأن طبيعة الوحدة المعدلة المقترحة طويلة وتدريجية.

وفي الأسبوع الماضي قال رئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رومبوي الذي يقود عملية الإصلاح «لا نفكر في تغيير جذري بمنطقة اليورو أو تحويلها بشكل مفاجئ إلى كيان مختلف تماما».

وهناك 3 رؤى على الأقل تتنازع مستقبل منطقة اليورو.

والسيناريوهات المطروحة: هي إما عدم تقاسم أي أعباء على الإطلاق أو تقاسم أعباء الديون والالتزامات القديمة أو تقاسم أعباء الديون الجديدة دون القديمة تفضله المفوضية الأوروبية لكن المحكمة الدستورية الألمانية استبعدته صراحة ولذلك سيتطلب من برلين أن تعدل قانونها الأساسي.

وسيؤدي ذلك أيضا لسباق دائم غير متكافئ تكون بعض الدول فيه مثقلة بالأعباء الناجمة عن ديون قديمة سيادية ومصرفية.

ومن المنتظر أن يتكلف تنظيف ميزانيات البنوك الاسبانية المتضررة من انفجار فقاعة عقارية نحو 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي اضافة ليست كبيرة للدين الوطني إلا لو تفاقمت التزامات اسبانيا. لكن دافعي الضرائب الايرلنديين تحملوا التزامات توازي 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو عبء ضخم سيؤثر على الاقتصاد على مدى جيل كامل ما لم يمد الاتحاد الأوروبي يد المساعدة.

ويصف المسؤول الأوروبي الذي طلب عدم ذكر اسمه حل المشاركة في أعباء الديون الجديدة بأنه طريق بروتستانتي للغاية نحو الخلاص. حيث تبدأ كل دولة بخطيئتها الأصلية.

ويرى رئيس الوزراء الفنلندي يركي كاتينين الأمر باعتباره أخلاقيا.

وقال «يتساءل الناس في فنلندا إن كان من الصواب أن ندفع ثمن أخطاء الساسة في دول أخرى. من الواضح أن هذا ليس عدلا».

ولم تستبعد ميركل إمكانية إصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو في المستقبل البعيد في نهاية عملية طويلة من التكامل المالي والاقتصادي.

ويعتقد كثير من مسؤولي الاتحاد الأوروبي أنها ستصبح أكثر قبولا لحلول اقتسام أعباء الديون بعد الانتخابات العامة في ألمانيا في سبتمبر المقبل.

لكنها في الوقت الحالي تريد مزيدا من الانضباط قبل أي شيء وهو ما يتضح في مقترح المشاركة في تحمل أعباء ديون والتزامات حكومات منطقة اليورو أو بنوكها سواء من خلال صندوق لسداد الديون أو إصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو أو وديعة مصرفية مشتركة كضمان أو إجراء إعادة رسملة مباشرة بأثر رجعي للبنوك التي حصلت على مساعدة صندوق إنقاذ منطقة اليورو.

وأفضل وصف لموقفها المعلن بشأن مستقبل منطقة اليورو هو معارضة المشاركة في تحمل الأعباء.

وتشاركها في هذا الموقف هولندا وفنلندا.. الدولتان الأخريان صاحبتا التصنيف الائتماني المتميز بشمال أوروبا.

ـ السيناريو الأول

تريد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل صاحبة النفوذ الأكبر بين القادة الأوروبيين مزيدا من الرقابة المركزية على الميزانيات الوطنية والإصلاحات الاقتصادية مع إنشاء «صندوق تضامن» صغير جديد خاص بمنطقة اليورو لإثابة الدول الملتزمة وتخفيف أثر التغييرات الموجعة.

وتعارض ميركل بإصرار أعباء الديون للحصول على موافقة فرنسا على تدخل الاتحاد الأوروبي بصورة أكبر في الرقابة على الميزانيات والإصلاحات الاقتصادية الوطنية.

وقال جان بيساني فيري مدير مركز بروجل للأبحاث الاقتصادية في بروكسل «عدم المشاركة في تحمل أعباء الديون لن يكون مقبولا لدى فرنسا.. لا أتوقع أن يستطيع الألمان فرض حق الاعتراض على ميزانيات الدول دون التنازل بشأن سندات منطقة اليورو».

وأضاف «ربما هذا ما تريده أنجيلا ميركل لكنها لن تحصل عليه».

ـ السيناريو الثاني

لكن ليس كل الألمان لديهم هذه الرؤية القاطعة. فقد اقترح مجلس المستشارين الاقتصاديين لحكومة برلين إنشاء صندوق مؤقت لسداد الديون يصدر سندات مشتركة لمنطقة اليورو من أجل مساعدة الدول في سداد ديونها المرتفعة بما يتجاوز الحد الأقصى لاتفاقية الاتحاد الأوروبي البالغ 60٪.

ويمكن أن نطلق على ذلك السيناريو المشاركة في أعباء الديون والالتزامات القديمة.

ومن شأن ذلك أن يساعد الدول المثقلة بالديون مثل اليونان وايطاليا وايرلندا ـ وربما أيضا فرنسا وألمانيا ـ على العودة لمستويات ديون يمكن تحملها خلال 15 إلى 20 عاما بينما تظل كل دولة مسؤولة عن ديونها الجديدة.

وتبنى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند هذه الصورة لسندات منطقة اليورو والتي يرى بعض الخبراء أنها تتفق مع القرارات الاخيرة للمحكمة الدستورية الألمانية لأنها لا تؤدي لتحويل الأعباء بصفة دائمة.

وقال أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي مازحا إن هذا يضاهي النهج الكاثوليكي الخاص بغفران الخطايا وإنه لن ينجح في دول شمال أوروبا التي يعتنق معظمها المذهب البروتستانتي.

ومن الصور الأخرى لتقاسم الأعباء القديمة السماح لآلية الاستقرار الأوروبية وهي صندوق الإنقاذ الدائم لمنطقة اليورو بضخ رأس المال مباشرة في البنوك التي أنقذتها حكومتا اسبانيا وايرلندا الحاصلتان على مساعدات إنقاذ.

وسيتيح ذلك لدبلن ومدريد إزالة الديون المصرفية من ميزانيتيهما ما يسهل عودة ايرلندا لأسواق رأس المال العام المقبل ويضمن استمرار قدرة إسبانيا على دخول الأسواق دون الحاجة لإنقاذ سيادي.

لكن ميركل تستبعد حتى الآن إنشاء صندوق لسداد الديون أو إعادة رسملة البنوك بأثر رجعي بشكل مباشر.

ـ السيناريو الثالث

والنهج البديل الذي يفضله كثير من الاقتصاديين والساسة أصحاب التوجه الاتحادي هو التركيز على تجميع القروض الجديدة بإنشاء وكالة جديدة مشتركة لديون منطقة اليورو تصدر السندات نيابة عن الدول الأعضاء بحد أقصى معين لكل دولة.

وسيتم إما منع الحكومات من إصدار سندات بما يتجاوز هذا السقف أو أن تفعل ذلك بضمان وطني.

وهذا الخيار المتمثل في تقاسم أعباء الديون الجديدة دون القديمة تفضله المفوضية الأوروبية لكن المحكمة الدستورية الألمانية استبعدته صراحة ولذلك سيتطلب من برلين أن تعدل قانونها الأساسي.

وسيؤدي ذلك أيضا لسباق دائم غير متكافئ تكون بعض الدول فيه مثقلة بالأعباء الناجمة عن ديون قديمة سيادية ومصرفية.

ومن المنتظر أن يتكلف تنظيف ميزانيات البنوك الاسبانية المتضررة من انفجار فقاعة عقارية نحو 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي اضافة ليست كبيرة للدين الوطني إلا لو تفاقمت التزامات اسبانيا. لكن دافعي الضرائب الايرلنديين تحملوا التزامات توازي 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو عبء ضخم سيؤثر على الاقتصاد على مدى جيل كامل ما لم يمد الاتحاد الأوروبي يد المساعدة.

ويصف المسؤول الأوروبي الذي طلب عدم ذكر اسمه حل المشاركة في أعباء الديون الجديدة بأنه طريق بروتستانتي للغاية نحو الخلاص. حيث تبدأ كل دولة بخطيئتها الأصلية.

80 مليوناً في الاتحاد الأوروبي معرضون للفقر

قيينا ـ كونا: ذكر تقرير أعدته الجمعية النمساوية للاستشارات السياسية والتنمية أن الأزمة المالية التي حلت بالاتحاد الاوروبي في عام 2010 عرضت أكثر من 80,7 مليون فرد لخطر الفقر.

وأضاف التقرير الذي نشرت وكالة الصحافة النمساوية مقتطفات منه امس ان اعلى نسبة للفقر سجلت في ليتوانيا 21,3٪ فيما سجلت ادنى نسبة في جمهورية التشيك 9٪.

ونقلت وكالة الصحافة النمساوية عن الكاتب العام للجمعية المذكورة اندرياس هوفل أثناء تقديمه للتقرير المعنون (الفقر في الاتحاد الاوروبي) ان ما يدعو الى القلق هو ان هذه الظاهرة في تزايد مستمر بخاصة في البلدان التي تعرضت أكثر من غيرها للازمة الاقتصادية مثل ايرلندا واسبانيا.

وأشار الى ان نسبة الذين يواجهون خطر الفقر في النمسا تبلغ 12,1٪ إلا أن هذه النسبة ظلت ثابتة دون تغيير. وفيما عدا لاتيفيا ورومانيا وبلغاريا واسبانيا فإن نسبة خطر الوقوع في الفقر في بقية الدول تحوم حول 20٪، أما في ليتوانيا واليونان فإن خمس السكان معرضون لخطر الفقر.

وبالنسبة لمجموع الاتحاد الاوروبي فإن الفئات المعرضة أكثر من غيرها لهذه الظاهرة هي بالدرجة الاولى فئة العاطلين عن العمل التي تصل فيها النسبة الى 45,1٪ والأسر ذات الدخل الواحد 36,8٪.

ومن الفئات المعرضة لخطر الفقر أيضا الذين يقومون بأعمال جزئية (نصف دوام) والاشخاص ذوو المستوى التعليمي الضعيف والأسر كثيرة الاطفال والعمال المسنون والمهاجرون.

أجور 5 ملايين بريطاني تقل عن مستوى المعيشة

لندن ـ يو.بي.أي: كشف تقرير أصدرته أمس مؤسسة رائدة في مجال تدقيق الحسابات في لندن أن نحو خمسة ملايين موظف بريطاني يتقاضون أجورا تقل عن المستوى المطلوب للمعيشة.

ووجد تقرير مؤسسة «كي بي إم جي» أن واحدا من كل 5 موظفين بريطانيين أي ما يعادل 4 ملايين و 820 ألف موظف يحصلون على أجور تقل عن راتب المعيشة. وقال إن هذا الوضع إلى جانب المناخ الاقتصادي الصعب من ارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة كان له تأثير أشد على هذه الشريحة من الموظفين حيث اعترف 4 من كل 10 منهم بأن مواردهم المالية هي أسوأ الآن بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل شهر واحد فقط.

وأشار التقرير إلى أن ايرلندا الشمالية تملك أعلى نسبة من الناس الذين يتقاضون أجورا تقل عن راتب المعيشة وبلغت 24٪ تلتها ويلز بـ 23.

وأضاف أن العاصمة لندن ومناطق الجنوب الشرقي من إنجلترا تملك أقل نسبة من الموظفين الذين يتقاضون أجورا تقل عن راتب المعيشة وبلغت 16٪ في حين تعتبر مناطق الشمال الغربي والجنوب الشرقي الأكثر تضررا من حيث عدد السكان وليس النسبة. ووجد التقرير أيضا أن 41٪ من الموظفين البريطانيين الذين يكسبون أقل من الأجر المعيشي يشعرون بأن أوضاعهم المالية هي أسوأ بكثير الآن من قبل بالمقارنة مع 25٪ مع الموظفين الذين يتقاضون رواتب أعلى واضطر 46٪ منهم لقطع الانفاق الشهر الماضي بالمقارنة مع 32٪ من أصحاب الأجور الأعلى.

ألمانيا تسجل ارتفاعاً في جرائم غسيل الأموال

برلين ـ كونا: أكدت مصادر الجهات الأمنية الألمانية أمس ارتفاع وتيرة جرائم غسيل الأموال في ألمانيا في عام 2011 بشكل لم يسبق له مثيل منذ إصدار قوانين جديدة لتجريم غسيل الأموال في عام 1993.

وأظهرت بيانات دائرة مكافحة الجريمة (بي كي ايه) أن الجهات المختصة سجلت في العام الماضي 12 ألفا و968 شكوى قضائية ضد غسيل الأموال ما يعني زيادة بنسبة 17٪ مقارنة بعام 2010.

وقالت الجهات ذاتها ان هذا النوع من الجرائم المنظمة سجل أعلى مستوى له منذ اتخاذ قوانين معاقبة جرائم غسيل الأموال في عام 1993.

وأضافت الجهات ذاتها بالقول ان السلطات الأمنية سجلت هذه الجرائم في قطاع العقارات وفي قطاع المطاعم والفنادق إضافة الى محلات المرأهنات.

أميركا أكبر دولة مستوردة للسيارات الكورية الجنوبية تليها روسيا والسعودية

سيئول ـ يو.بي.آي: أظهر تقرير رسمي امس ان الولايات المتحدة هي أكبر دولة مستوردة للسيارات التي تم إنتاجها في كوريا الجنوبية تليها روسيا والسعودية.

وأفادت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية «يونهاب» بأنه بحسب تقرير صادر عن الاتحاد الكوري الجنوبي لصناعة السيارات فقد صدرت الشركات الكورية الجنوبية للسيارات 509330 وحدة و154782 وحدة و134381 وحدة إلى الولايات المتحدة وروسيا والسعودية على التوالي في الفترة الممتدة بين يناير وسبتمبر 2012. وأشارت إلى ان لشركتي هيونداي وكيا للسيارات مصنعين ينتجان 300 ألف وحدة سنويا في الولايات المتحدة ومع ذلك مازالت الولايات المتحدة أكبر دولة مستوردة للسيارات التي يتم إنتاجها في كوريا الجنوبية بفضل الشعبية الكبيرة لبعض السيارات. كما تمثل الولايات المتحدة 24,1٪ من قيمة الصادرات الكورية الجنوبية من السيارات بمقدار 7,72 مليارات دولار.

وتواصل شركة هيونداي كيا للسيارات وشركة جي إم كوريا وشركة سانغ يونغ وغيرهما زيادة صادراتها إلى روسيا.

هبوط اليورو وسط عدم تيقن بشأن اليونان وإسبانيا

لندن ـ رويترز: هبط اليورو امس متأثرا بعدم التيقن بخصوص ما إذا كان بوسع اليونان التوصل لاتفاق بشأن التقشف وغياب أي إشارة عن التوقيت الذي قد تطلب فيه اسبانيا مساعدات إنقاذ.

ومن المتوقع أن تظل العملة الموحدة ضعيفة أمام الدولار والين حيث يفضل المستثمرون العملات التي تعتبر آمنة وايضا بسبب تجدد القلق من ضعف أرباح الشركات الكبيرة في المنطقة.

وتحتاج اليونان التي تقترب من الافلاس لاتفاق شامل بشأن حزمة تقشف للحصول على الشريحة التالية من المساعدات قبل نفاد أموالها بحلول منتصف نوفمبر، ورفض المقرضون الدوليون تقديم مزيد من التنازلات بشأن تعديلات قوانين العمل التي رفضها شريك صغير في الحكومة الائتلافية ما أطال أمد الخلاف بشأن حزمة الاصلاحات وأثر على اليورو.

الاستثمارات في الغاز غير التقليدي ضرورة حتمية لضمان رخاء مستقبلي في دول الخليج

يرى مراقبون انه أصبح من المحتم على دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار بشكل واسع في قطاع الغاز، والذي يعتبر قطاعا مهما ومربحا، بعد أن كان تركيز عمليات التطوير فيما مضى منصبا على تحسين قطاع النفط بشكل أكبر مما هو الحال عليه بالنسبة لقطاع الغاز، خاصة مع التقارير الأخيرة التي تفيد بتزايد الطلب على الغاز محليا وعالميا بشكل مطرد، فضلا عن التنافس على مصادر الغاز غير التقليدي من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وقد أعلنت وكالة الطاقة الدولية أنه من المتوقع ارتفاع الطلب السنوي الحالي على الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، والبالغ 100 مليار متر مكعب، بأكثر من 300 مليار متر مكعب سنة 2020 وصولا إلى 600 مليار متر مكعب بحلول عام 2030.

ويعتبر توليد الطاقة أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الطلب على الغاز خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي تستثمر بقوة في التطوير السريع للصناعات الثقيلة التي تعتمد على الغاز كوقود لها، كصناعة البتروكيماويات والألمنيوم والفولاذ، بالإضافة لكون توليد الكهرباء في الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان يعتمد كليا على الغاز، ومع توقعات بوصول التعداد السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 53 مليون نسمة بحلول عام 2020، ستضطر دول الخليج لاستيراد الغاز بدلا من الإفادة من قطاع يشهد التصدير فيه ازدهارا مطردا.

وبالتالي، فإن عدم الاستثمار بشكل كاف في قطاع الغاز سيؤثر سلبا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب تأثيره السلبي الكبير على السكان وذلك نظرا للارتفاع الحاد الذي سيحدث في حجم استيراد الغاز.

ويكمن التحدي الأكبر في مجلس التعاون الخليجي في تطوير مصادر غاز منافسة وخاصة بالنسبة للغاز غير التقليدي، ويرجع ذلك لكون الولايات المتحدة آخذة في البروز أكثر فأكثر كمصدر مهم للغاز في السوق العالمي الذي لا يتماشى فيه ازدياد الطلب مع الزيادة في العرض، وهذا من شأنه أن يزيد الضغوطات على منتجي ومصدري الغاز في المنطقة بشكل كبير كما يمكن أن يؤثر كثيرا على الازدهار الاقتصادي في المنطقة.

هذا وتعزى أهمية الغاز لكونه ليس مصدرا للطاقة فحسب، بل أنه يعد أيضا أرخص من النفط، حيث أصدر قسم الأبحاث التابع لبنك قطر الوطني (QNB كابيتال) في مطلع هذا العام تقريرا بين فيه أنه من الممكن النظر إلى الغاز كمصدر أرخص من النفط نسبيا إذا ما أخذت التكاليف البيئية بعين الاعتبار كون الغاز يحترق كوقود بشكل أنظف وأكثر فاعلية.

يذكر ان الاحتياطي الحالي للغاز في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة يبلغ 42 تريليون متر مكعب، وهو ما يعادل 22٪ من احتياطي الغاز العالمي، ما يشكل فرصة بالغة الأهمية إذا ما تم التعامل معها بطريقة إستراتيجية.

السفينة الروسية المفقودة تحمل 700 طن من خام الذهب

موسكو ـ د.ب.أ: قالت هيئة مراقبة الملاحة بدائرة الشرق الأقصى الاتحادية في بيان أمس إن سفينة الشحن الروسية «أمورسكايا» التي فقدت أول من أمس في بحر أوخوتسك كانت تحمل 700 طن متري من الذهب الخام. وأضاف البيان: «كانت سفينة الشحن العملاقة في طريقها من ميناء كيران إلى ميناء أوخوتسك وعلى متنها شحنة من خام الذهب تزن 700 طن، ويفترض أنه كان هناك طاقم من تسعة أفراد على متنها»، حسبما ذكرت وكالة «ريا نوفوستي» الروسية للأنباء. ويختلف عدد الأشخاص الذين كانوا على متن السفينة المفقودة طبقا لمصادر مختلفة، حيث أفادت تقارير إعلامية أولية بأن الطاقم مكون من 11 فردا في حين أن وزارة الطوارئ تقدر العدد بثمانية أفراد. وكانت منارة طوارئ قد أرسلت نداء استغاثة بالقرب من جزر شانتار في الجزء الجنوبي الغربي من بحر أوخوتسك. ولم تعثر الناقلة نوفيك، التي وصلت إلى المكان الذي أطلقت منه المنارة نداء الاستغاثة، على السفينة.

مصر تفاوض «المصرية ـ الكويتية للتنمية» على دفع 48 مليار جنيه لتغيير نشاط أرض العياط

العربية.نت: كشف محافظ الجيزة د.علي عبدالرحمن، عن وجود مفاوضات جديدة بين الحكومة المصرية برئاسة د.هشام قنديل، والحكومة الكويتية ممثلا عنها السفير الكويتي في مصر ومحامي الشركة وممثلين عنها في مصر والكويت، لتغيير نشاط «الشركة المصرية ـ الكويتية للتنمية» الحاصلة على 26 ألف فدان استصلاح زراعي في العياط من نشاط استصلاح زراعي إلى نشاط خدمي وإسكاني، وذلك مقابل رسوم مالية تقترحها الحكومة المصرية وتقدر بـ 48 مليار جنيه.

وقال المحافظ إن العقد المبرم بين الحكومة المصرية والمستثمرين المالكين للشركة الكويتية ينص على حصول الشركة الكويتية على 26 ألف فدان حق انتفاع كاستصلاح زراعي مقابل أن تتولى الحكومة المصرية توفير المجرى المائي لاستصلاح هذه الأراضي، لكن بعد مرور فترة زمنية على التعاقد أكدت الشركة أن الأراضي التي حصلت عليها غير قابلة للزراعة لطبيعة الأراضي وكذلك لصعوبة توفير المياه وفقا لما تؤكده دراسات الشركة التي أجريت على الأراضي وعلى المياه، وفقا لصحيفة اليوم السابع المصرية.

وأوضح عبدالرحمن، أن هناك مفاوضات بدأت تجرى ولم يتم حسمها بين الحكومة المصرية برئاسة د.هشام قنديل، رئيس الوزراء وبمشاركة كل من وزارة الزراعة برئاسة د.صلاح مؤمن، ووزير المالية د.ممتاز السعيد، حيث حددت الحكومة المصرية ملفين للتعامل مع أراضي الشركة الكويتية، إما استرداد أراضي الشركة وذلك لعدم جدية الشركة في استصلاح الأراضي التي حصلت عليها وهزالة المبلغ المالي الذي دفعته الشركة حتى الآن والذي لا يتجاوز 10 ملايين جنيه، في حين يتمثل الملف الثاني في موافقة الحكومة المصرية على طلب تغيير النشاط للشركة مقابل 48 مليار جنيه، وذلك لما تحققه هذه الكمية من الأراضي من أرباح هائلة في حال تنفيذها.

وأضاف عبدالرحمن أن الطرف الثاني الممثل في الشركة والحكومة الكويتية، ترغب في تغيير النشاط من زراعي إلى خدمي وإسكاني ليشمل مدينة متكاملة من ملاعب وفنادق ومدن سكنية وحدائق ومدن ترفيهية ومدارس ومسارح وغيرها من الخدمات والإسكان، لكن ما تقترحه الشركة من مقابل مادي للتغيير هو 12 أو 11 مليار جنيه يتم تسديدها على أقساط.

لجنة لتثمين الأراضي

وأكد عبدالرحمن أنه رغم عدم حسم المفاوضات بين الطرفين، إلا أن هناك لجنة لتثمين أراضي الشركة لتحديد القيمة المالية بالمتر المربع من أجل تغيير النشاط وفقا لنوع كل نشاط على حدة، وهذه اللجنة تسمى اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة وتضم في عضويتها كلا من وزارة الزراعة بصفتها المالكة لأراضي الشركة والمركز الوطني لاستخدامات الأراضي التابع لمجلس الوزراء ووزارة المالية والاستثمار وإدارات الأملاك التابعة للمالية والمحافظة بالإضافة إلى مجموعة من أصحاب الخبرة من المجالات التي من المفترض العمل فيها وإنشاؤها.

واستشهد محافظ الجيزة بتصريحات د.محمد مرسي التي أكد فيها أن الشركة الكويتية لم تدفع سوى 10 ملايين جنيه من إجمالي قيمة العقد المبرم مع الشركة وهذا المبلغ زهيد جدا، لافتا إلى أنه من صالح الطرفين المصري والكويتي سرعة إنهاء المفاوضات لتنفيذ المشروع لأنه سيكون مشروعا استثماريا مهما للجميع، حيث سيساهم المشروع في توفير مليون فرصة عمل على الأقل بالنسبة للمصريين بالإضافة إلى أن القيمة الاستثمارية للمشروع على مدار الأيام والسنوات المقبلة ستضاعف خاصة إذا صارت مصر على الخط السليم إن آجلا أو عاجلا.

وقال عبدالرحمن إنه بعد الانتهاء من المفاوضات خلال الفترة المقبلة ستطالب الجيزة بنسبة 10٪ من قيمة المفاوضات لضمها لصالح المحافظة وذلك لاستغلالها في رفع كفاءة المناطق المحيطة بالمنطقة وكذلك رفع كفاءة الطرق والمرافق العامة وتنمية المحافظة بشكل عام لتتناسب المناطق المحيطة اجتماعيا مع المشروع، عبر تنفيذ محطات كهرباء ومدن صناعية وحرفية وتنمية بشرية وتدريبها.

كما طالب عبدالرحمن بألا تخصص هذه النسبة لحساب الخزانة الموحدة لكي يكون هناك مردود لأبناء الجيزة والمناطق المحيطة كالعياط والبدرشين وباقي مناطق الجيزة، لافتا إلى أن هذا الأمر لم يترجم لمخاطبات رسمية لأي جهة في الدولة لعدم انتهاء المفاوضات بين الطرفين.

وأكد المحافظ ان الجيزة تريد نماذج استثمارية ناجحة سواء في مجالات السياحة أو الصناعة أو الخدمات لإحداث طفرة اقتصادية في هذه المشاريع والمحافظة، وخاصة في مشاريع الصرف الصحي كمشروع مدينتي.

وطالب عبدالرحمن، الرئيس د.محمد مرسي بالتدخل لإنهاء المفاوضات بين الطرفين لأن ذلك سيضاعف المبالغ المالية المخصصة لتمويل مشروعات المحافظة سواء من موازنة الدولة أو التمويل الذاتي للمحافظة سيكون أقل لما تطلبه معدلات التمويل المطلوبة، مؤكدا أنه من الضروري إتاحة مصادر جديدة لتمويل المحافظة التي كانت ميزانيتها العام الماضي 2012/2011 الذي أنفق ضعف ما خصصته الدولة حيث كانت الميزانية قرابة 120 مليون جنيه في حين ما أنفق هو 200 مليون جنيه.